

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 89 @ البيوعُ يُنْقَسِمُ إِلَى مُقَدِّمَةٍ وَسَبْعَةٍ أَبْوَابٍ ( كِتَابُ )

لُغَةً بِمَعْنَى الْكِتَابَةِ وَاصْطِلَاحًا هُوَ جَمْعُ الْمَسَائِلِ  
الْمُسْتَقْلِلَةِ ( بِحُرِّ ) تَقْدِيمُ الْبَيْعِ عَلَيَّ غَيْرِهِ مِنْ الْمُعَامَلَاتِ  
كَالِإِجَارَةِ ، وَالْكَفَالَةِ ، وَالْحَوَالَةِ وَغَيْرِهَا إِنَّمَا هُوَ لِكَثْرَةِ  
اسْتِعْمَالِهِ ، بِيُوعُ جَمْعُ - بَيْعٍ ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ . فَإِذَا قِيلَ  
( قَدْ بَاعَ فُلَانٌ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ ) فَكَمَا يُفْهَمُ أَنَّهُ أُخْرِجَ  
ذَلِكَ الْمَالِ مِنْ مِلْكِهِ يُفْهَمُ أَيضًا أَنَّهُ أُدْخِلَهُ إِلَى مِلْكِهِ .  
إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْمَعْنَى الْأَوَّلِ  
هُوَ الْغَالِبُ أَصْبَحَتْ لَا تُحْمَلُ إِلَّا عَلَيْهِ . تَرَدُّ كَلِمَةُ ( الْبَيْعِ )  
( بِمَعْنَى ( مَبْيَعٍ ) حَمْلًا عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ  
لِلْمَبْيَعِ أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً ( مَنَقُولٌ ، وَعَقَارٌ ، وَحَيَوَانٌ ،  
وَمَكِيلٌ ، وَمَوْزُونٌ ) وَغَيْرُهُ فَقَدْ جَاءَتْ هُنَا بِصِيغَةِ الْجَمْعِ .  
وَتَرَدُّ عَلَى أَصْلِهَا بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ وَتُجْمَعُ حِينَئِذٍ بِالنِّسْبَةِ  
لِأَنْوَاعِ الْبَيْعِ . فَالْبَيْعُ بِإِعْتِبَارِ نَفْسِهِ نَافِذٌ وَمَوْقُوفٌ  
وَفَاسِدٌ وَبَاطِلٌ أَمَّا بِإِعْتِبَارِ الْمَبْيَعِ ( فَمُقَابِلَةٌ ، سَلَامٌ ،  
صَرْفٌ وَمُطْلَقٌ ) وَبِإِعْتِبَارِ الثَّمَنِ ( مُرَابَحَةٌ ، تَوَلِيَّةٌ ، وَضِيْعَةٌ  
، وَمُسَاوَمَةٌ ) . وَسَنَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى بَيَانِ ذَلِكَ كُلِّهِ  
بِالتَّفْصِيلِ . مَشْرُوعِيَّةُ الْبَيْعِ - إِنَّ مَشْرُوعِيَّةَ الْبَيْعِ ثَابِتَةٌ  
بِالْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ . فَقَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ  
الْكَرِيمِ { أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ } وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ بَاشَرَ  
الْبَيْعَ بِنَفْسِهِ وَشَاهَدَ النَّاسَ يَتَعَاطَوْنَ الْبَيْعَ وَالشُّرَاءُ  
فَأَقْرَبَهُمْ وَلَمْ يَنْهَاهُمْ عَنْهُ وَقَدْ أَجْمَعَ الْأَئِمَّةُ عَلَى  
مَشْرُوعِيَّةِ الْبَيْعِ وَأَنََّّهُ أُحْدِثُ أَسْبَابَ التَّمْلِكِ . وَقِيلَ : إِنَّ  
أَفْضَلَ الْكَسْبِ التَّجَارَةُ .